Quality Assurance and its Applications on Hadeeth Science

prof. zead Awad Abu Hamad

College of Sharia
Sultan Qaboos University - Sultanate of Oman

Dr. Yahya Mahmoud Al-Qudah

College of Sharia
Sultan Qaboos University - Sultanate of Oman

Received 27/03/2017

Accepted 28/08/2017

Abstract

This research is written to show the quality of Hadeeth Science, and the Hadeeth scientist, developed enough standards to get the right hadeeth with a high quality. The standards for the hadeeth teller include his memory, his awareness for the hadeeth, his worship, his manners, and how he commit with chivalry like his peers, Also, standards for the tellers who transferred the hadeeth to ensure that is Uninterrupted, and standards for the body of hadeeth to ensure that it is not violating the conclusive scripts in the Quran and Sunna, and not violating the historical divisions, Sense, and View.

Keywords: Quality assurance, Hadeeth science, Hadeeth adjustment, Tellers perfection.

ضمان الجودة الشاملة وتطبيقاتها في علوم الحديث

أ.د زياد عواد أبو حماد
كلية الشريعة
جامعة السلطان قابوس – سلطنة عمان

د. يحيى محمود القضاه
كلية الشريعة
جامعة السلطان قابوس – سلطنة عمان

تاريخ استلام البحث 2016/12/13 تاريخ قبول البحث 2017/07/30

ملخص

جاء هذا البحث لبيان جودة علم الحديث النبوي، وأن علماء الحديث وضعوا المعايير الكافية للوصول إلى الحديث الصحيح بجودة عالية، وهي معايير في راوي الحديث تتناول حفظه، ووعيه للحديث، وعبادته، وخلقه، ومدى التزامه بمروءات أمثاله. ومعايير في سند الحديث، لضمان اتصاله وعدم وجود انقطاع فيه. ومعايير في متن الحديث، لضمان عدم مخالفته للنصوص القطعية في الكتاب والسنة، ولا القواطع التاريخية والحس والمشاهدة.

كلمات مفتاحية: ضمان الجودة، علوم الحديث، ضبط الحديث، اتقان الرواة.

المقدمة

الحمد لله الذي أتقن كل شيء خلقه، والصلاة والسلام على المتقن لدعوته، صاحب الجود على أمته، وعلى آله الطيبين وصحابته الكرام، وبعد:

فقد أظهر الغرب بأنهم صناع علم الجودة الشاملة، وأنهم أهل الإتقان والحذق في كل جانب من جوانب الحياة، ولذا فقد أصبحوا وجهة لمن يريد الاستزادة من تعلم المنهج الذي يكفل له الحذق والإتقان في العلوم كلها، ونسينا نحن أمة القرآن والسنة أن منهجية الإتقان والجودة من صلب ديننا، ولا يمكن أن ينفصل عن حياتنا، فديننا قائم على الجودة الشاملة، ولذا فإن كل العلوم قائمة على ذلك، وقد كتبت بحثا بينت فيه الأصول الشرعية للجودة الشاملة في الكتاب الكريم والسنة والنبوية الشريفة، أثبت فيه أن هذا العلم أصله إسلامي، حث عليه القرآن والسنة النبوية، وأن هذا العلم جزء من عقيدة المسلم، ولذا كانت تطبيقاته واضحة في حياة الأمة.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث من أهمية علم الحديث الذي أنشئ لضمان حفظ الحديث النبوي ونقله كما سُمع من النبي صلى الله عليه وسلم، فهو المعتمد عليه في المعتقدات والعبادات والمعاملات والأخلاق وغيرها، واجتناب الأحاديث الضعيفة والموضوعة.

مشكلة البحث:

جاء هذا البحث ليجيب على سؤال محوري رئيس وهو هل توافرت معايير ضمانات الجودة في علم الحديث؟ خاصة وأن هذه المعايير يتطلب منها أن تخرج لنا راويا مقبولا في الرواية، فما هي المعايير التي وضعها علماء الأمة في الراوي حتى يكون مقبولا؟ وما هي المعايير التي وضعت لسلامة طريق النقل حتى نضمن التسلسل المنطقي في النقل؟ وما هي المعايير التي وضعت لسلامة المتن من العلل؟

الدراسات السابقة:

حسب اطلاعي لم أجد دراسة في تطبيقات الجودة على علم الحديث النبوي، أما علوم الحديث بشكل عام فلا يخفى أن الكتابات فيها كثيرة جدا ومتنوعة، لكن البحث منصب على بيان ضمانات الجودة الشاملة في هذا العلم.

وقد اصطلحت كلمة المعايير بدل القواعد والضوابط التي استعملها علماء النقد، لأنه المصطلح الذي يستعملونه في بيان الجودة، وأن الجودة تكون أجود وأفضل عندهم كلما كانت المعايير دقيقة وشاملة.

وسيكون هذا البحث مبنيا على الاختصار الشديد؛ إذ ليس المقصود منه شرح القواعد الحديثية المختلفة وبيانها، وإنما ذكرها على الإجمال لبيان شمولية هذه المعايير ودقتها لضمان الجودة في علم الحديث، خاصة وأن البحث يخاطب المتخصصين وأهل العلم، أكثر من مخاطبته للعوام.

وقد جاء هذا البحث في تمهيد وثلاثة مطالب وخاتمة.

التمهيد:

أولا: تعريف الجودة لغة واصطلاحا.

ثانيا: الأصول الشرعية للجودة الشاملة في الكتاب والسنة.

المطلب الأول: معايير ضمان الجودة في السند.

المطلب الثاني: معايير ضمان الجودة في راوي الحديث.

المطلب الثالث: معايير ضمان الجودة في الرواية (متن الحديث).

ثم الخاتمة.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

التمهيد

أولاً: تعريف الجودة في اللغة والاصطلاح:

1- الجودة في اللغة: الجودة من جادَ الشيءُ يجود جوْدةً بفتح الجيم وضمها أي صار جيدا.[1] وأَجادَهُ غيْرُه فجادَ. ويقال هذا شيءٌ بَيِّنُ الجُودةِ والجَوْدة. وقد جاد جودةً وأَجاد: أَتَى بالجَيِّد من القَول أَو الفِعل. ويقال أَجادَ فُلانٌ في عَمله وأَجْوَدَ وجَادَ عَمَلُهُ يَجودُ جودَةً، ومُجِيدٌ أَي يُجِيد كثيراً. وصانعٌ مِجْوادٌ ومُجيدٌ. واستجادَهُ: وَجَدَه جَيِّداً.[2] والجَيِّد: نقيض الرديء، وأَصله جَيْوِد فقلبت الواو ياء لانكسارها ومجاورتها الياء، ثم أُدغمت الياء الزائدة فيها،

وجاد الشيءُ جُودة وجَودة أي صار جَيِّداً، وأَجدت الشيءَ فجاد، والتَّجويد مثله.[3]

مما سبق نرى أن الجودة ضد الرداءة، ويدخل في معانيها التعلم والحذق والاتقان وإحكام الأشياء بمعنى الإتيان بجميع جوانبها وعدم إهمال

أي جانب بحيث تصل إلى درجة الكمال البشري المتعارف عليه، ولذا فإن إحكام الأشياء أو الجودة فيها إنما يتبع العلم ومدى المهارة والحذق فيه، ومعرفة الجوانب المتعددة للأمور وتدارك النقص أو الجهل فيها.

2- الجودة في الاصطلاح: أدخل علماء الغرب الجودة في جميع جوانب الحياة المادية والمعنوية، فكانت تعريفاتهم ترتبط بالجانب الذي يتحدثون عنه، فعرفوها بعدة تعريفات، ونقل هذه التعاريف المهتمون بالجودة من علماء الشرق في كتبهم، ومن هذه التعريفات: إنتاج المنظمة لسلعة، أو تقديم خدمة بمستوى عال من الجودة المتميزة، تكون قادرة من خلالها على الوفاء باحتياجات عملائها ورغباتهم بالشكل الذي يتفق مع توقعاتهم، وتحقيق الرضا والسعادة لديهم، ويتم ذلك من خلال مقاييس موضوعة سلفا لإنتاج السلعة أو تقديم الخدمة وإيجاد صفة التميز فيهما.[4]

وعرفها التربويون بأنها: عملية إدارية ترتكز على مجموعة من القيم، وتستمد طاقة حركتها من المعلومات التي تتمكن في إطارها من توظيف مواهب العاملين، واستثمار قدراتهم الفكرية في مستويات التنظيم المختلفة على نحو إبداعي لتحقيق التحسن المستمر في المؤسسة التربوية.[5] وغيرها من التعريفات.

وتقوم نظرية الجودة في النقد الحديثي على وضع القواعد والضوابط التي نضمن بوجودها صحة الحديث ليكون صالحا للعمل والاحتجاج، واقتضت هذه الغاية وضع معايير خاصة في الراوي والرواية وطريق النقل.

ثانيا: الأصول الشرعية لضمان الجودة: ضمان الجودة الشاملة أصولها ثابتة في الكتاب والسنة، وهو علم إسلامي طبقته الأمة في جميع مجالات حياتها، وفي شتى أنواع علومها، وبالإجمال فقد حثت النصوص الشرعية الثابتة في الكتاب والسنة المطهرة على ذلك، فكانت بمثابة القاعدة التي انطلق منها علماء الأمة لبناء نظرية الجودة في الحديث النبوي، فحثت على التوثّق والتبيّن عند تلقي الأخبار، كقوله تعالى {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ(6)} [الحجرات]، وفي قراءة فتثبتوا[6]، وهذه الآية تعتبر أساسا في علم الجرح والتعديل مع أحاديث أخرى وردت عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال الإمام مسلم: "إن الواجب على كل أحد عرف التمييز بين صحيح الروايات وسقيمها، وثقات الناقلين لها من المتهمين أن لا يروي منها إلا ما عرف صحة مخارجه والستارة في ناقليه، وأن يتقي منها ما كان عن أهل التهم والمعاندين من أهل البدع، والدليل على أن الذي قلنا من هذا هو اللازم دون ما خالفه قول الله جل ذكره (يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا)".[7]

وحث عليه الصلاة والسلام على تبليغ الحديث كما سمع من غير تبديل ولا تحريف، فقال: "نَضَّرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مَقَالَتِي فَوَعَاهَا وَحَفِظَهَا وَبَلَّغَهَا، فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ " ثَلاَثٌ لاَ يُغِلُّ عَلَيْهِنَّ قَلْبُ مُسْلِمٍ: إِخْلاَصُ العَمَلِ لِلَّهِ، وَمُنَاصَحَةُ أَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ، وَلُزُومُ جَمَاعَتِهِمْ، فَإِنَّ الدَّعْوَةَ تُحِيطُ مِنْ وَرَائِهِمْ."[8] فنجده صلى الله عليه وسلم يحث الأمة على سماع الرواية، وإيصالها إلى المستفيد منها كما خرجت من فمه صلى الله عليه وسلم، فتطلب ذلك وضع معايير لضمان الجودة في الأداء والحكم على الرواية.

وعلى ضوء ما سبق فقد نهض علماء الأمة لحفظ الحديث النبوي ووضعوا القواعد والضوابط التي يعرف بها أحوال الرواة والمرويات حتى تُضمن جودتها لتكون صالحة للاحتجاج، فعرفوا علم الحديث بأنه: علم يعرف به أحوال الراوي والمروي من حيث القبول أو الرد، وعرفوا الحديث المقبول بأنه: ما اتصل سنده بنقل عدل ضابط من أوله إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة.

وبناء على ما سبق يمكن القول إن علماء النقد قد وضعوا المعايير الكفيلة بضمان جودة الرواية، وهي معايير في نقل الرواية، ومعايير في الرواة، ومعايير في متن الرواية.

المطلب الأول

معايير ضمان جودة الراوي

لا يمكن ضمان جودة الراوي إلا بعد سبر أحواله كلها ومتابعتها منذ بلوغه سن التكليف إلى وفاته، ولذا اشترط العلماء في قبول الراوي معيارين أساسيين وهما العدالة والضبط.

المعيار الأول: ضمان جودة ضبط الراوي للرواية: بأن يكون غير مخالف لأمثاله من الثقات، ولا تكون به علة خفية، وهو قياس قدرات الحفظ والتمكن من الرواية والوعي والانتباه والحفظ والفهم والسلوك، وكيفية تعامله مع الرواية سواء حفظها صدرا أو كتابا، فقد رأينا النبي صلى الله عليه وسلم يحث على ذلك في حديث "نضر الله امرأ" السابق، ووجدنا في الحديث أن معايير ضمان جودة الضبط تتعلق بأمور أربعة، وهي:

1- السماع.
2- الحفظ.
3- الوعي.
4- الأداء.

وهناك فرق بين الحفظ والوعي، فالوعي يجمع بين الحفظ والفهم، قال ابن الأثير: وعيت الحديث أعيه وعياً، فأنا واعٍ إذا حفظته وفهمته، وفلان أوعى من فلان؛ أي أحفظ وأفهم، قال: ومنه حديث أبي أُمامة: "لا يعذب الله قلباً وعى القرآن"[9] أي: عقله إيماناً به وعملاً، فأما من حفظ ألفاظه وضيع حدوده فإنه غير واعٍ له.[10] فالمحدث الضابط لحديثه ينبغي أن يفهم معانيه

وفقهه، وهذا يحمل في طيّاته اشتراط العدالة أيضاً، ويحث الحديث على الأداء، وأن يؤدي كما سمع، قال مسلم: "وقد اشترط النبي صلى الله عليه وسلم على سامع حديثه ومبلغه حين دعا له أن يعيه ويحفظه، ثم يؤديه كما

سمعه، فالمؤدي لذلك بالتوهم غيرُ المتيقن، مؤدٍ خلاف شرط النبي صلى الله عليه وسلم، وغير داخل في جزيل ما يرجى من إجابة دعوته، والله أعلم".[11] ولذلك نرى أن الحديث يدعو إلى الجودة الشاملة لكي نصل إلى التطبيق الكامل للحديث المروي.

قال الشافعي في معنى الضبط عند الراوي: "أن يكون عاقلاً لما يحدث به، عالماً بما يُحيل من معاني الحديث من اللفظ، وأن يكون ممن يؤدي الحديث بحروفه كما سمع، لا يُحدث به على المعنى، لأنه إذا حدث به على المعنى وهو عالم بما يُحيل معناه لم يدرِ لعله يُحيل الحلال إلى الحرام، وإذا أدّاه بحروفه فلم يبقَ وجهٌ يُخاف فيه إحالته الحديث، حافظاً إن حدّث من حفظه، ضابطاً لكتابه إن حدث من كتابه، إذا شارك أهل الحفظ في الحديث وافق حديثهم".[12]

ويمكن القول: إن المحدثين اشترطوا في الراوي حتى يكون ضابطاً؛ أن يتمتع بذاكرة قوية، وألا يكون مغفلاً عند التحمل، وأن يستمر حفظه إلى وقت الأداء الذي يجب ألا يشك عنده في روايته، ويجمع مع هذا الرواية على اللفظ، وفهم فقه الحديث، وهما مسألتان خلافيتان بين العلماء.

والضبط نوعان:

1. ضبط صدر: وهو أن يحفظ ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء، والمقصود أن يكون الحفظ راجحاً على النسيان، وقد ضبط المحدثون حديثهم بوسائل متعددة، منها: المذاكرة، وكثرة التكرار بمراجعته لأصوله، أو حفظه مرة بعد مرة، وكثرة التحديث.

2. ضبط كتاب: وهو صيانته لديه منذ سمع فيه وصححه إلى أن يؤدي منه، وذلك بضبطه عند الكتابة بأخذه من أصل صحيح وعرضه على الشيخ، وأن يكون الخط واضحاً مع الاهتمام بنقطه وشكله، وضبط الأسماء الأعجمية، والفصل بين الأحاديث بدائرة أو إشارة، وغيرها من أدوات الضبط.[13]

التحقق من جودة الضبط عند الراوي: إن ضمان الجودة يتطلب استمرارية الجودة في الراوي، ولا يعرف هذا إلا بالتفتيش والاختبار، ولذلك كانت تجرى اختبارات غير معلنة للرواة للتأكد من استمرارية جودة الضبط عندهم، وذلك من خلال التالي:

1. عرض حديثه على أحاديث الضابطين الذين شاركوه في الرواية.

قال ابن الصلاح: "يعرف كون الراوي ضابطاً بأن تعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان، فإن وجدت رواياته موافقة لها من حيث المعنى، أو موافقة لها في الأغلب، والمخالفة نادرة عرفنا حينئذٍ كونه ضابطاً ثبتاً، وإن وجدناه كثير المخالفة لهم، عرفنا اختلال ضبطه، ولم نحتج بحديثه".[14]

2. الاختبار؛ ويمكن أن يكون مباشراً، أو غير مباشر.

فالمباشر؛ كما حصل للإمام البخاري عندما دخل بغداد، وانتخبوا له عشرة من الرجال، ودفعوا لكل منهم عشرة أحاديث، قلبوا متونها وأسانيدها، وعرضوها عليه في مجلس جامع، والبخاري يقول في كل حديث يلقى عليه لا أعرفه، فلما اكتملت المائة، دعا العشرة واحداً واحداً، وألقى عليه الأحاديث كما أسمعه إياها مقلوبة، ثم ردها له على وجهها الصحيح، ولم يرتج عليه واحداً منها، فأقر له الناس بالحفظ.[15]

وغير المباشر؛ كما فعل مروان بن الحكم مع أبي هريرة رضي الله عنه، عندما دعاه وأجلس كاتبه خلف السرير، وجعل يسأله، والكاتب يكتب، حتى إذا كان عند رأس الحول دعاه مرة أخرى، وأجلس كاتبه خلف السرير فجعل يسأله عن تلك الأحاديث، فما زاد عليها شيئاً، ولم ينقص.[16]

المعيار الثاني: ضمان جودة عدالة الراوي: العدل ضد الجور، ورجل عدل؛ أي رضا، ومقنع في الشهادة.[17] قال الخطيب البغدادي: "العدل هو من عرف بأداء فرائضه، ولزوم ما أمر به، وتوقى ما نهى عنه، وتجنب الفواحش المسقطة، وتحرى الحق والواجب في أفعاله ومعاملته، وتوقى في لفظه مما يثلم الدين والمروءة، فمن كانت هذه حاله فهو الموصوف بأنه عدل في دينه ومعروف بالصدق في حديثه".[18]

وقال الغزالي: "والعدالة؛ عبارة عن استقامة السيرة والدين، ويرجع حاصلها إلى هيئة راسخة في النفس تحمل على ملازمة التقوى والمروءة جميعاً، حتى تحصل ثقة النفوس بصدقه، فلا ثقة بقول من لا يخاف الله تعالى خوفاً وازعا عن الكذب، ثم لا خلاف في أنه لا يشترط العصمة من جميع المعاصي، ولا يكفي أيضا اجتناب الكبائر، بل من الصغائر ما يرد به كسرقة بصلة، وتطفيف في حبة قصداً، وبالجملة كل ما يدل على ركاكة دينه إلى حد يستجرئ على الكذب بالأعراض الدنيوية، كيف وقد شرط في العدالة التوقي عن بعض المباحات القادحة في المروءة، نحو: الأكل في الطريق، والبول في الشارع، وصحبة الأراذل، وإفراط المزح".[19]

ويمكن تلخيص هذه المعايير بما يلي:

قال ابن الصلاح: المراد بالعدل هو المسلم البالغ العاقل السالم من أسباب الفسق وخوارم المروءة متيقظاً غير مغفل.[20]

1. الإسلام، فلا تقبل رواية الكافر، فإن أسلم قُبل منه ما تحمله حال الكفر.

2. البلوغ، والبلوغ علامات تظهر على الذكر والأنثى تدل عليه، ولا يرتبط بسن معينة، فهي مختلفة من منطقة إلى أخرى، فلا تقبل رواية من هو دون سن البلوغ، فإذا بلغ قبل منه ما تحمله قبل البلوغ.

3. العقل، ورَجُل عاقِلٌ؛ هو الجامع لأَمره ورَأْيه، مأْخوذ من عَقَلْتُ البَعِيرَ إِذا جَمَعْتَ قوائمه، وقيل: العاقِلُ الذي يَحْبِس نفسه ويَرُدُّها عن هواها، أُخِذَ من قولهم قد اعْتُقِل لِسانُه إِذا حُبِسَ ومُنِعَ الكلامَ،[21] فلا تقبل الرواية

ممن لم يملك عقله، أو فقد جزءاً منه بخرف أو حادث طارئ بحيث أصبح لا يدري ماذا يحدث.

4. السلامة من أسباب الفسق، والفسق؛ العصيان والترك لأمر الله عز وجل، والخروج عن طريق الحق، وأصل الفسق، الخروج عن الاستقامة.[22]

والفاسق في عرف الشرع: من هو مسلم صدرت منه كبيرة، أو واظب على صغيرة.[23]

وقد بين ابن حزم أن الفسق يحصل بوجود صفات هي: "الإقدام على كبيرة قد صح عند المقدم عليها بالنص الثابت أنها كبيرة، والإقدام على ما يعتقد المرء حراماً، وإن كان مخطئاً فيه قبل أن تقوم الحجة عليه بأنه مخطئ، والمجاهرة بالصغائر التي صح عند المجاهر بها بالنص أنها حرام".[24]

5. ألا يكون خارماً لمروءة أمثاله، والمُرُوءَة؛ أَن لا تفعل في السِّرِّ أَمراً وأَنت تَسْتَحْيِي أَن تَفْعَلَهُ جَهْراً.[25] وهي قوة النفس مبدأ لصدور الأفعال الجميلة عنها المتتبعة للمدح عقلاً وشرعاً وعرفاً، وآداب نفسانية تحمل مراعاتها الإنسان على الوقوف عند محاسن الأخلاق وجميل العادات، وهي كمال الرجولية.[26]

قال الشيرازي: "ومما يسقط المروءة؛ المجون، والسخف، والأكل في السوق، والبول في قارعة الطريق، لأنه إذا لم يكن بهذه الصفة لم يؤمن من أن يتساهل في رواية ما لا أصل له، ولهذا رد أمير المؤمنين علي كرم الله وجهه حديث أبي سنان الأشجعي وقال: بوال على عقبيه".[27]

ومن هنا نجد أن هذه المعايير في الراوي تضمن لنا الحصول على راو في أعلى درجات الجودة في الصدق والأمانة، والحصول على أفضل الناس وأحسنهم ليكونوا رواة لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم.

ولضبط هذه المعايير في الراوي نشأ علم الجرح والتعديل وهو علم يبحث في أحوال الرواة، فاحتوت كتب الجرح والتعديل على أسماء الرواة ونسبهم وتلاميذهم وشيوخهم وممن سمعوا وممن لم يسمعوا، وأقوال علماء الجرح والتعديل فيهم، وبرع في هذا العلم علماء عدة؛ منهم الأمام أحمد بن حنبل، والبخاري، ويحيى بن معين، وأبو حاتم الرازي، وأبو زرعة الرازي، والدارقطني من المتقدمين، ومن المتأخرين ابن حجر العسقلاني وغيرهم.

ولضبط هذا العلم وضع علماء الحديث ألفاظا تدل على عدالة الراوي أو ضبطه، كقولهم: ثقة أو ضابط أو ضعيف وغيرها، وقد رتبت هذه الألفاظ من قبل بعض علماء الجرح والتعديل من أعلاها إلى أدناها بحيث يكون من في المرتبة الأولى قد وصل غاية الجودة في العدالة والضبط، ومن الذين رتبوها ابن أبي حاتم الرازي والذهبي وابن حجر العسقلاني، قال ابن أبي حاتم: "على مراتب أربع مراتب الرواة فمنهم: الثبت الحافظ الورع المتقن الجهبذ الناقد للحديث، فهذا الذي لا يختلف فيه، ويعتمد على جرحه وتعديله، ويحتج بحديثه وكلامه في الرجال، ومنهم: العدل في نفسه، الثبت في روايته، الصدوق في نقله، الورع في دينه، الحافظ لحديثه المتقن فيه، فذلك العدل الذي يحتج بحديثه، ويوثق في نفسه، ومنهم: الصدوق الورع الثبت الذي يهم أحيانا، وقد قبله الجهابذة النقاد، فهذا يحتج بحديثه، ومنهم: الصدوق الورع المغفل، الغالب عليه الوهم والخطأ والغلط والسهو، فهذا يكتب من حديثه الترغيب والترهيب والزهد والآداب، ولا يحتج بحديثه في الحلال والحرام، وخامس: قد الصق نفسه بهم، ودلسها بينهم، ممن ليس من أهل الصدق والأمانة، ومن قد ظهر للنقاد العلماء بالرجال أولى المعرفة منهم الكذب، فهذا يترك حديثه ويطرح روايته الأئمة".[28]

ثم جاء ابن حجر[29]، فرتبهم اثنتا عشرة مرتبة، فقال:

- الأولى: الصحابة فأصرح بذلك لشرفهم.
- الثانية: من أُكد مدحه، إما بأفعل كأوثق الناس، أو بتكرير الصفة لفظاً كثقة ثقة، أو معنى كثقة حافظ.
- الثالثة: من أُفرد بصفة، كثقة، أو متقن، أو ثبت، أو عدل.
- الرابعة: من قصر عن درجة الثالثة قليلاً، وإليه الإشارة بصدوق، أو لا بأس به، أو ليس به بأس.
- الخامسة: من قصر عن درجة الرابعة قليلاً، وإليه الإشارة بصدوق سيئ الحفظ، أو صدوق يهم، أو له أوهام، أو يخطئ، أو تغير بآخره، ويلتحق بذلك من رمي بنوع من البدعة، كالتشيع، والقدر، والنصب، والإرجاء، والتجهم، مع بيان الداعية من غيره.
- السادسة: من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، وإليه الإشارة؛ بلفظ مقبول حيث يتابع، وإلا فلين الحديث.
- السابعة: من روى عنه أكثر من واحد ولم يوثق، وإليه الإشارة بلفظ مستور، أو مجهول الحال.
- الثامنة: من لم يوجد فيه توثيق لمعتبر، ووجد فيه إطلاق الضعف ولو لم يفسر، وإليه الإشارة؛ بلفظ ضعيف.
- التاسعة: من لم يروِ عنه غير واحد ولم يوثق، وإليه الإشارة بلفظ مجهول.
- العاشرة: من لم يوثق البتّة، وضُعّف مع ذلك بقادح، وإليه الإشارة بمتروك، أو متروك الحديث، أو واهي الحديث، أو ساقط.
- الحادية عشرة: من اتهم بالكذب.
- الثانية عشرة: من أُطلق عليه اسم الكذب والوضع.

فغاية الجودة في العدالة والضبط هم الصحابة رضوان الله عليهم، والصحابي من لقي النبي صلى الله عليه وسلم مؤمنا به ومات على ذلك، أما من بعدهم فغاية الجودة من وصف بأوثق الناس أو أحفظ أو أتقن أو أضبط، أو من كررت في الصفة لتأكيدها، ثم من أفردت، وهكذا نرى بأن الدرجات في الجودة ارتفاعا تبدأ من الصدوق، والأجود الثقة، ثم ثقة ثقة،

وغاية الجودة عند الصحابة رضوان الله عليهم، ونزولا تطلق على الراوي حسب عدالته وضبطه، إلى أن يصل الغاية في الرداءة وهو من وصف بأكذب الناس.

المطلب الثاني

معايير ضمان جودة اتصال السند

تقوم هذه المعايير على الحصول على إسناد متصل، خال من علل الانقطاع الخفي منها أو الظاهر، وهو أن يأخذ كل راوٍ من الرواة عمن سبقه مباشرة، وعدم وجود حلقة مفقودة بينهما، ولذا استبعد المحدثون كل إسناد فيه انقطاع سواء كان هذا الانقطاع ظاهرا أو خفيا، فالمنقطعات الظاهرة أربعة[30]، وهي: المعلق، وهو ما كان الانقطاع في أول السند، والمرسل، وهو ما كان الانقطاع في آخره ما بعد التابعي، والمنقطع، وهو ما كان الانقطاع بإسقاط راو أو أكثر لا على التوالي في وسطه، والمعضل، ما كان الانقطاع بإسقاط راويين أو أكثر على التوالي في وسطه أيضا، وتعرف هذه الانقطاعات بسهولة وذلك بمعرفة الولادات والوفيات للرواة.

والانقطاع الخفي نوعان:

الأول: التدليس، وهو قسمان؛ تدليس إسناد، وهو رواية الراوي عمن سمع منه ما لم يسمعه منه[31]، وتدليس شيوخ، وهو رواية الراوي عمن سمع منه ثم يسميه أو يكنيه أو ينسبه بما لا يعرف به[32]؛ مما يؤدي إلى جهالة الراوي.

الثاني: الإرسال الخفي، وهو رواية الراوي عمن عاصره ولم يلقه.[33]

ويعرف هذا الانقطاع من خلال اللقاء أو عدمه، وعند اللقاء هل حصل سماع أم لا، وما هي أداة الرواية التي استعملها الراوي عند التحديث، ومن هنا قعد علماء الحديث القواعد اللازمة لذلك، فنشأ علم التراجم، ومنه معرفة ولادات الرواة ووفياتهم، ومعرفة شيوخه الذين روى عنهم، ومن سمع منه ومن لم يسمع، وحصر طرق التحمل وألفاظ أدائها، وبيان ما يقبل منها ويعتبر سماعا، وما لا يعتبر منها فيكون انقطاعا، وملخصها[34]:

الأول: السماع؛ وصورته: أن يَسمع التلميذ الحديث من لفظ الشيخ، سواء كان يحدث من حفظه، أو من كتابه. وهو من أرفع طرق التحمل عند الجمهور. ويعبر عنه عند الرواية بسمعت، وحدثنا، وأخبرنا.

الثاني: القراءة، أو العرض؛ وصورتها: أن يقرأ التلميذ على الشيخ عرضاً ما سمعه من الشيخ سابقاً، بحضور تلميذ أو أكثر من تلاميذ الشيخ، سواء قرأ من حفظه أم من كتابه، وسواء كان الشيخ يمسك كتابه أو من حفظه، فالتلميذ الذي سمع حديث الشيخ من فم التلميذ يسمى تحمله قراءة أو عرضاً. وأفضل العبارات عند الرواية؛ أن يقول: قرأت عن فلان، أو قرئ عليه وأنا أسمع فأقرَّ به، ويمكن أن يقول حدثنا قراءة عليه، أو أخبرنا قراءة عليه أو أنبأنا قراءة عليه، وجوز بعضهم إطلاق أخبرنا دون حدثنا، وهو مذهب الشافعي وأصحابه، ومسلم بن الحجاج وجمهور أهل المشرق.[35]

الثالث: الإجازة؛ وهي الإذن بالرواية، وأركانها أربعة؛ المجيز، والمجاز، والمجاز به، وصيغة الإجازة. فإذا اختل ركن منها لم تُقبل الإجازة، وصيغ أدائها: الأولى أن يقول أجاز لي، وإذا روى بعبارات السماع فعليه أن يقيدها، فيقول حدثنا إجازة، أو أخبرنا إجازة، واصطلح المتأخرون أنبأنا.

الرابع: المناولة؛ وصورتها؛ أن يدفع الشيخ إلى تلميذه الكتاب، وهي نوعان: مناولة مقرونة بالإجازة، كأن يناوله الكتاب ويقول له أجزت لك روايته، وهي أعلى أنواع الإجازة، والرواية بها اتصال. ومناولة مجردة عن الإجازة؛ وهي أن يناوله كتاباً ويقول هذا سماعي فقط، والصحيح أنه لا يجوز الرواية بها. والأولى عند الرواية أن يقول: أجازني وناولني، أو حدثنا مناولة أو أخبرنا مناولة.

الخامس: الكتابة؛ وصورتها أن يكتب مسموعة لغائب أو حاضر بخطه أو بإذنه، وهي نوعان: مقرونة بالإجازة، وهي جائزة بالاتفاق. ومجردة عن الإجازة؛ وقد أجازها كثير من المتقدمين والمتأخرين.

السادس: الإعلام؛ وهو أن يُعلم الشيخ التلميذ أن هذا الكتاب روايته أو سماعه. والصحيح أنه لا تجوز الرواية لمجرد الإعلام، وإذا روى يقول: أعلمني فلان.

السابع: الوصية؛ وهي أن يوصي الراوي عند موته أو سفره لشخص بكتاب. والصحيح أنه لا يجوز، وإذا روى يقول: أوصى لي فلان.

الثامن: الوجادة؛ وهي أن يقف التلميذ على كتاب بخط شخص فيه أحاديث يرويها ذلك الشخص، ولم يسمعها منه الواجد، ولا له منه إجازة أو نحوها. وهو من باب المرسل، ولا تجوز الرواية به، وإذا روى يقول: وجدت بخط فلان.

فالرواية بالسماع، والقراءة، والإجازة المكتملة الأركان، والمناولة المقرونة بالإجازة، والكتابة مقبولة عند العلماء، والرواية بها تعد اتصالا، أما الرواية بالإجازة غير مكتملة الأركان، والمناولة غير المقرونة بالإجازة، والإعلام، والوصية، والوجادة فالصحيح أن الرواية بها لا تجوز، ولذلك فلا تعد اتصالا. وبهذا أحكم العلماء المعايير لضمان اتصال السند.

المطلب الثالث

معايير ضمان جودة متن الحديث

قعَّد المحدثون قواعد وضوابط لجودة المتن وضمان صحته، قال الإمام الشافعي: "لا يستدل على أكثر صدق الحديث وكذبه إلا بصدق الخبر وكذبه، إلا في الخاص القليل من الحديث، وذلك أن يستدل على الصدق والكذب فيه بأن يحدث المحدث ما لا يجوز أن يكون مثله، أو ما يخالفه ما هو أثبت وأكبر بدلالات الصدق منه".[36] وقال ابن أبي حاتم: "ويقاس صحة الحديث بعدالة ناقليه، وأن يكون كلاماً يصلح أن يكون من كلام النبوة، ويعلم سقمه وإنكاره بتفرد من لم تصح عدالته بروايته".[37] وقال ابن الجوزي: "ألا ترى أنه لو اجتمع خلق من الثقات فأخبروا أن الجمل قد دخل في سم الخياط، لما نفعتنا ثقتهم ولا أثرت في خبرهم لأنهم أخبروا بمستحيل، فكل حديث رأيته

يخالف المعقول أو يناقض الأصول فاعلم أنه موضوع فلا تتكلف اعتباره".[38] وقال الصنعاني: "والحاصل أنه لا تلازم بين الإسناد والمتن، إذ قد يصح السند أو يحسن لاستجماع شرائطهما ولا يصح المتن لشذوذ أو علة، وقد لا يصح السند ويصح المتن من طريق أخرى"[39]، ولابن القيم كتاب قيم في هذا الموضوع وهو المنار المنيف في الصحيح والضعيف، وضع فيه العديد من المعايير العلمية لضمان صحة المتن، وذكر على ذلك أمثلة كثيرة[40].

ويمكن إجمال أهم المعايير التي وضعها العلماء بما يلي:

1-التحديث بما يخالف ما هو أثبت منه، بأن لا يخالف صريح محكم القرآن الكريم، أو محكم السنة المطهرة، أو ما هو معلوم من الدين بالضرورة.

2-التحديث بما لا يجوز مثله، أي بما يستحيل، سواء كانت هذه الاستحالة من الناحية العقلية، أو من الناحية التاريخية؛ بأن لا يكون منافيا لبدهيات العقول، أو معارضا لأي دليل مقطوع به، أو منافيا للتجربة الثابتة. فالعقل البشري محدود في إمكانياته ومجالاته، ولذا يقول الشافعي رحمه الله: "إن للعقل حداً ينتهي إليه، كما أن للبصر حداً ينتهي إليه".

3-ألا يكون مخالفا للحس والمشاهدة.

4-ألا يكون ركيك اللفظ بحيث لا يرقى إلى مستوى فصاحة النبي صلى الله عليه وسلم وبلاغته.

5-ألا يشتمل على سخافات وسفاسف يترفع عنها العقلاء.

6-ألا يكون فيها دعوة أو ترويج لمذهب أو فرقة أو قبيلة، لذلك تُرد رواية الراوي المنتمي والمتعصب إلى مذهب أو نحلة يتمذهب أو يتعصب لها.

7-ألا يخالف الوقائع التاريخية الثابتة بالتواتر المعتبر.

8- ألا يرد بوعد بالثواب العظيم على العمل الصغير، ولايشتمل الشديد على الصغائر والأمور الهينة على الوعيد

9- الخاتمة

بعد هذا الاستعراض لتطبيقات ضمان الجودة في علوم الحديث نخلص إلى النتائج التالية:

إن علماء الحديث وضعوا المعايير الكافية للوصول إلى الحديث الصحيح بجودة عالية.

وضع المعايير التي تضمن جودة عدالة راوي الحديث وضبطه، وتتناول حفظه ووعيه للحديث، وعبادته وخلقه، ومدى التزامه بمروءات أمثاله.

وضع المعايير الكافية في سند الحديث، لضمان اتصاله وعدم وجود انقطاع فيه، سواء كان ظاهرا أو خفيا.

وضع المعايير الكافية في متن الحديث، لضمان عدم مخالفته للنصوص القطعية في الكتاب والسنة، وعدم مخالفته للقواطع التاريخية والحس والمشاهدة.

التوصيات:

- أوصي كليات الشريعة في الجامعات بإيلاء موضوع ضمان الجودة في أصول العلوم الإسلامية العناية الكافية من خلال إقامة الندوات والمؤتمرات في هذا الموضوع.
- كما أوصي طلبة العلم بتناول هذا الجانب في أبحاثهم ورسائلهم العلمية.

هذا والله الموفق وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

المراجع

1- ابن الأثير، المبارك بن محمد 606هـ، النهاية في غريب الأثر، ت. طاهر الزاوي ومحمود الطناجي، المكتبة العلمية، بيروت، 1979م.

2- الآمدي، علي بن محمد 631هـ، الإحكام في أصول الأحكام، ت. د. سيد الجميلي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1 / 1404هـ.

3- البركتي، محمد عميم، قواعد الفقه، الصدف ببلشرز، كراتشي، ط1، 1986م.

4- الترتوري، محمد عوض، إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي والمكتبات ومراكز المعلومات، دار المسيرة، ط1، 2006م، ص31.

5- الترمذي، محمد بن عيسى، السنن، تحقيق بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

6- التميمي، أبو بكر أحمد بن موسى 324هـ، كتاب السبعة في القراءات، ت. د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1400هـ.

7- ابن جماعة، محمد بن إبراهيم 733هـ، المنهل الروي، ت. محيي الدين عبد الرحمن، دار الفكر، دمشق، ط2، 1406هـ.

8- ابن الجوزي، عبد الرحمن، الموضوعات، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، 1386هـ.

9- ابن أبي حاتم، عبد الرحمن 327هـ، الجرح والتعديل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1952م.

10- الحاكم، محمد بن عبد الله 405هـ، المستدرك على الصحيحين، ت. مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1990م.

11- ابن حجر، أحمد بن علي 852هـ، تقريب التهذيب، دار نشر الكتب الإسلامية، لاهور، ط1، 1973م.

12- ابن حزم، علي بن أحمد 456هـ، الإحكام، دار الحديث، القاهرة، ط1، 1404هـ.

13- الخطيب البغدادي، أحمد بن علي 463هـ، الكفاية في علم الرواية، ت. أبو عبد الله السورقي وإبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة.

14- الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن، السنن، تحقيق حسين أسد، دار المغني، السعودية، ط1، 2000م.

15- أبو داود، سليمان بن الأشعث، السنن، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، ط1، 1952م.

16- الدهلوي، عبد الحق بن سيف 1052هـ، مقدمة في أصول الحديث، تحقيق سليمان الندوي، دار البشائر الإسلامية، لبنان، ط2، 1986م.

17- الرازي، محمد بن أبي بكر 666هـ، مختار الصحاح، ت. محمود خاطر، مكتبة لبنان، بيروت، 1995م.

18- الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق 1205هـ، تاج العروس من جواهر القاموس.

19- السخاوي، محمد بن عبد الرحمن 902هـ، فتح المغيث شرح ألفية الحديث، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1403هـ.

20- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر 911هـ، تدريب الراوي شرح تقريب النواوي، ت. عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض.

21- الشافعي، محمد بن إدريس 204هـ، الرسالة، ت. أحمد محمد شاكر، دار الفكر.

22- الشيرازي، إبراهيم بن علي 476هـ، اللمع في أصول الفقه، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1985م.

23- ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن 643هـ، علوم الحديث، ت. نور الدين عتر، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1977م.

24- الصنعاني، محمد بن إسماعيل، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، دار الفكر، بيروت.

25- العباد، عبد المحسن بن حمد، دراسة حديث نضر الله امرأ سمع مقالتي رواية ودراية، مطابع الرشيد، المدينة المنورة، ط1، 1401هـ.

26- عقيلي، عمر وصفي، المنهجية المتكاملة لإدارة الجودة الشاملة، دار وائل، عمان، ط1، 2001م.

27- الغزالي، محمد بن محمد 505هـ، المستصفى، ت. محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1413هـ.

28- ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر 751هـ، المنار المنيف في الصحيح والضعيف، ت. عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط1، 1970م.

29- ابن منظور، محمد بن مكرم 711هـ، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط1.

30- مسلم بن الحجاج 261هـ، التمييز، ت. د. محمد مصطفى الأعظمي، مطبوعات جامعة الرياض.

31- مسلم بن الحجاج، الصحيح، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث، بيروت.

الهوامش

[1] الرازي، محمد بن أبي بكر 721هـ، *مختار الصحاح*، ت. محمود خاطر، مكتبة لبنان، بيروت، 1995م، مادة (جود)، ص49.

[2] الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق 1205هـ، *تاج العروس من جواهر القاموس*، مادة (جود)، ج 1 ص 1941.

[3] ابن منظور، محمد بن مكرم 711هـ، *لسان العرب*، دار صادر، بيروت، ط1، مادة (جود)، ج 3 ص 135.

[4] عقيلي، عمر وصفي، *المنهجية المتكاملة لإدارة الجودة الشاملة*، دار وائل، عمان، ط1، 2001م، ص17.

[5] الترتوري، محمد عوض، *إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي*، دار المسيرة، ط1، 2006م، ص62.

[6] التميمي، أبو بكر أحمد بن موسى 324هـ، *كتاب السبعة في القراءات*، ت. د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1400هـ، ص 236، وهي قراءة حمزة والكسائي.

[7] مسلم بن الحجاج، *الصحيح*، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث، بيروت، المقدمة، باب وجوب الرواية عن الثقات، (8/1).

[8] الترمذي، محمد بن عيسى، *السنن*، تحقيق: بشار عواد، دار الغرب الاسلامي، بيروت، كتاب أبواب العلم، باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع، (341/4)، وانظر تخريجه وجمع طرقه وشرحه، العباد، عبد المحسن بن حمد، *دراسة حديث نضر الله امرأ سمع مقالتي رواية ودراية*، مطابع الرشيد، المدينة المنورة، ط1، 1401هـ.

[9] الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن، *السنن*، تحقيق: حسين أسد، دار المغني، السعودية، ط1، 2000م، كتاب فضائل القرآن، باب فضل من قرأ القرآن، (2092/4) موقوف على أبي أمامة، وقال المحقق: إسناده صحيح.

[10] ابن الأثير، المبارك بن محمد، *النهاية في غريب الحديث والأثر*، تحقيق: طاهر الزاوي ومحمود الطناجي، المكتبة العلمية، بيروت، 1979م، (207/5-208).

[11] مسلم بن الحجاج 261هـ، *التمييز*، ت. د. محمد مصطفى الأعظمي، مطبوعات جامعة الرياض، ص123.

[12] الشافعي، محمد بن إدريس 204هـ، *الرسالة*، ت. أحمد محمد شاكر، دار الفكر، ص380-383.

[13] انظر في ضبط الكتاب، ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن 643هـ، *علوم الحديث*، ت. نور الدين عتر، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1977م، ص181 وما بعدها.

[14] المصدر السابق، ص 106.

[15] انظر القصة، السخاوي، محمد بن عبد الرحمن 902هـ، *فتح المغيث شرح ألفية الحديث*، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1403هـ، ج1 ص273-274.

[16] الحاكم، محمد بن عبد الله، *المستدرك على الصحيحين*، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1990م، *كتاب معرفة الصحابة*، باب ذكر أبي

هريرة رضي الله عنه (583/3)، وقال حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وصححه الذهبي في التلخيص.

[17] الرازي، *مختار الصحاح*، ص417.

[18] الخطيب البغدادي، أحمد بن علي 463هـ، *الكفاية في علم الرواية*، ت. أبو عبد الله السورقي وإبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، ص80.

[19] الغزالي، محمد بن محمد 505هـ، *المستصفى*، ت. محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1413هـ، ص125.

[20] ابن الصلاح، *علوم الحديث*، ص104.

[21] ابن منظور، *لسان العرب*، (458/11).

[22] ابن منظور، *لسان العرب*، (308/10).

[23] الآمدي، علي بن محمد 631هـ، *الإحكام في أصول الأحكام*، ت. د. سيد الجميلي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1 / 1404هـ، ج2 ص86.

[24] ابن حزم، علي بن أحمد 456هـ، *الإحكام*، دار الحديث، القاهرة، ط1، 1404هـ، ج1 ص136 بتصرف.

[25] ابن منظور، *لسان العرب*، (155/1).

[26] البركتي، محمد عميم، *قواعد الفقه*، الصدف ببلشرز، كراتشي، ط1، 1986م، ص479.

[27] الشيرازي، إبراهيم بن علي 476هـ، *اللمع في أصول الفقه*، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1985م، ص75.

[28] ابن أبي حاتم، عبد الرحمن 327هـ، *الجرح والتعديل*، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1952م، ج1 ص10.

[29] ابن حجر، أحمد بن علي 852هـ، *تقريب التهذيب*، دار نشر الكتب الإسلامية، لاهور، ط1، 1973م، ص9-10.

[30] انظر الدهلوي، عبد الحق بن سيف 1052هـ، *مقدمة في أصول الحديث*، تحقيق: سليمان الندوي، دار البشائر الإسلامية، لبنان، ط2، 1986م، ص41-44.

[31] انظر السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر 911هـ، *تدريب الراوي شرح تقريب النواوي*، ت. عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، (223/1).

[32] المصدر السابق، (228/1).

[33] المصدر السابق، (240/1).

[34] انظر تفصيل ذلك، السيوطي، *تدريب الراوي شرح تقريب النواوي*، 28.

[35] ابن جماعة، محمد بن إبراهيم 733هـ، *المنهل الروي*، ت. محيي الدين عبد الرحمن، دار الفكر، دمشق، ط2، 1406هـ، ص81.

[36] الشافعي، الرسالة، ص399.

[37] ابن أبي حاتم، *الجرح والتعديل*، ج1، ص351.

[38] ابن الجوزي، عبد الرحمن. *الموضوعات*. ط: المكتبة السلفية. المدينة المنورة.1386هـ، (106/1).

[39] الصنعاني، محمد بن إسماعيل. *توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار*. دار الفكر، بيروت (234/1).

[40] انظر ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر 751هـ، *المنار المنيف في الصحيح والضعيف*، ت. عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط1، 1970م، ص50 وما بعدها.